جدول اعمال اجتماع الجمعية العامة العادية العاشرة (الأجتماع الأول)

1. التصويت على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في 2017/12/31م.
2. التصويت على تقرير مراجعي الحسابات عن العام المالي المنتهي في 2017/12/31م.
3. التصويت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للبنك كما هي في 2017/12/31م.
4. التصويت على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 25 سبتمبر 2017م، بما تم توزيعه من أرباح على المساهمين عن النصف الأول من العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2017م، بواقع (0.3) ريال للسهم وبنسبة (3%) من رأس المال، وبمبلغ اجمالي قدره (180) مليون ريال. **(مرفق)**
5. التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن النصف الثاني بواقع 0.4 ريال للسهم بنسبة 4% من رأس المال، وبمبلغ اجمالي قدرة (240) مليون ريال، ليصبح إجمالي ما تم توزيعه وما اقترح توزيعه عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م مبلغ 420 مليون ريال، بواقع 70 هللة للسهم بنسبة 7% من رأس المال. علماً بأن استحقاق الأرباح للنصف الثاني سيكون للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية يوم انعقاد الجمعية العامة للبنك 25 رجب 1439هـ الموافق 11 أبريل 2018م، والمقيدين بسجلات البنك لدى شركة مركز ايداع الاوراق المالية بنهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة ، وسوف يتم توزيع الأرباح على المساهمين المقيدين خلال 15 يوماً من تاريخ استحقاق هذه الأرباح.
6. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2017/12/31م.
7. التصويت على تعيين مراجعي حسابات البنك من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2018م، وتحديد أتعابهم. **(مرفق)**
8. التصويت على تفويض مجلس الادارة بتوزيع ارباح مرحلية على مساهمي البنك بشكل نصف سنوي او ربع سنوي، إن وجدت، وذلك وفقاً للضوابط والإجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.
9. التصويت على صرف مبلغ (3,960,000) ريال سعودي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بواقع (360) الف ريال لكل عضو، عن العام المالي المنتهي في 2017/12/31م.
10. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (ايجار موقع جهاز صراف آلي) والتي ستتم بين البنك وشركة محمد بن ابراهيم السبيعي واولاده، والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي مصلحة فيها باعتباره نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وشريك فيها، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت عقد ايجار موقع جهاز صراف آلي بمدينة الرياض، بمبلغ 100,000 ريال سنوياً (فترة العقد من 2015/07/03م إلى 2025/07/02م)، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**
11. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (ايجار مركز انجاز) والتي ستتم بين البنك وشركة محمد بن ابراهيم السبيعي واولاده، والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي مصلحة فيها باعتباره نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وشريك فيها، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت عقد ايجار مركز انجاز فرع الخالدية الجنوبية – مدينة الدمام، بمبلغ 174,790 ريال سنوياً (فترة العقد من 2016/12/05م إلى 2026/12/04م)، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**
12. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (ايجار مركز انجاز) والتي ستتم بين البنك وشركة محمد بن ابراهيم السبيعي واولاده، والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي مصلحة فيها باعتباره نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وشريك فيها، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت عقد ايجار مركز انجاز الصناعية الثانية - مدينة الرياض، بمبلغ 472,000 ريال سنوياً (فترة العقد من 2016/04/06م إلى 2026/04/05م)، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**
13. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (ايجار مكتبين) والتي ستتم بين البنك وشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة، والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن مصلحة فيها باعتباره رئيس مجلس إدارة الشركة ومالك لها، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت عقد ايجار المكتبين رقم (101)، (102) والواقعة بطريق الملك فهد

بمدينة الرياض (برج سمارت) ، بمبلغ 1,168,200 ريال سنوياً (فترة العقد من 2013/01/01م إلى 2018/12/31م)، المؤجرة لشركة البلاد للاستثمار، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**

14. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (ايجار مكتبين) والتي ستتم بين البنك وشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة، والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز المقيرن مصلحة فيها باعتباره رئيس مجلس إدارة الشركة ومالك لها، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت عقد ايجار المكتبين رقم (103)، (104) والواقعة بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت)، بمبلغ 1,089,000 ريال سنوياً (فترة العقد من 2013/01/01م إلى 2018/12/31م)، المؤجرة لشركة البلاد للاستثمار، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**

15. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (ايجار مركز انجاز) والتي ستتم بين البنك والسيد/ عبدالرحمن بن صالح الراجحي والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي مصلحة فيها باعتباره ابن مالك العقار، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت عقد ايجار مركز انجاز – محافظة الخفجي، بمبلغ 150,000 ريال سنوياً (فترة العقد من 2016/08/08م إلى 2019/12/31م)، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**

16. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (ايجارات مواقع صراف آلي) والتي ستتم بين البنك وشركة المراكز العربية المحدودة والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر مصلحة فيها باعتباره الرئيس التنفيذي للشركة، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت عقود ايجارات عدد (26) موقع اجهزة صراف آلي في بعض مدن المملكة، بمبلغ إجمالي 2,792,400 ريال سنوياً (فترة العقود من 2013/07/09م إلى 2018/05/15م)، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**

17. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (توريد أثاث برج البلاد) والتي ستتم بين البنك و شركة المكتبية المحدودة والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن مصلحة فيها باعتباره رئيس مجلس إدارة الشركة، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت توريد أثاث برج البلاد، بمبلغ إجمالي 17,545,864 ريال (فترة العقد من 2017/11/21م إلى 2018/11/20م)، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**

18. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (توريد قرطاسية بنك البلاد) والتي ستتم بين البنك و شركة مكتبة جرير للتسويق والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ/ فهد بن عبدالله القاسم مصلحة فيها باعتباره عضو مجلس إدارة الشركة، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت توريد قرطاسية بنك البلاد، بمبلغ إجمالي 1,390,904.08 "العقد بالوحدة استهلاك 2017م" (فترة العقد من 2015/04/09م إلى 2018/04/08م)، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**

19. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (عقد ايجار مركز انجاز) والتي ستتم بين البنك والسيد عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي بصفته من كبار المساهمين، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت عقد ايجار مركز انجاز الرئيسي - مدينة ينبع، بمبلغ 180,000 ريال سنوياً (فترة العقد من 2015/08/09م إلى 2025/08/08م)، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**

20. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (عقد ايجار فرع بنك البلاد) والتي ستتم بين البنك والسيد عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي بصفته من كبار المساهمين، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت عقد ايجار فرع البلاد الخبيب - مدينة بريدة، بمبلغ 400,000 ريال سنوياً (فترة العقد من 2015/06/01م إلى 2025/05/31م)، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**

21. التصويت على الأعمال والعقود المتمثلة في (عقد ايجار فرع بنك البلاد) والتي ستتم بين البنك والسيد عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي بصفته من كبار المساهمين، والترخيص بها لعام قادم، علماً بأن طبيعة التعاملات في العام 2017م كانت عقد ايجار فرع البلاد الرئيسي - مدينة الدمام، بمبلغ 500,000 ريال سنوياً (فترة العقد من 2010/09/15م إلى 2025/09/14م)، ولا توجد شروط تفضيلية في هذه الأعمال والعقود. **(مرفق)**

نموذج التوكيل

تحرير آ فى : ..../..../1439 هـ

الموافق : ..../..../2018 م

انا المساهم"اسم الموكل الرباعي".....(.....) الجنسيه بموجب هوية شخصية رقم (.....) أو رقم اقامة او جواز سفر لغير السعوديين صادرة من (.....) وبصفتي الشخصية او مفوض بالتوقيع عن / مدير / رئيس مجلس إدارة شركة ..... والمالك لأسهم عددها (.....) سهماً من أسهم بنك البلاد، (مساهمة سعودية) المسجل في السجل التجاري في 1426/03/10هـ برقم 1010208295، واستناداً لنص المادة (86) من نظام الشركات وضوابطه وإجراءته التنفيذية، والمادة (25) من النظام الأساس للبنك فأنني بهذا أوكل "اسم الوكيل الرباعي"..... .وهو من غير أعضاء مجلس الإدارة أو (عاملي) البنك أو المكلفين بالقيام بصفة دائمة بعمل فني أو إداري لحسابه، لينوب عني في حضور اجتماع الجمعية العامة العادية العاشرة للبنك، الذي سيعقد بفندق كراون بلازا - بمدينة الرياض ، المملكة العربية السعودية في تمام الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الأربعاء 25 رجب 1439هـ (حسب تقويم ام القرى) الموافق 11 أبريل 2018م ،وقد وكلته بالتصويت نيابة عنى على المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجمعية وغيرها من المواضيع التي قد تطرحها الجمعية العامة للتصويت عليها، والتوقيع نيابةً عني على كافة القرارات والمستندات المتعلقة بهذه الاجتماعات، ويعتبر هذا التوكيل ساري المفعول لهذا الاجتماع أو أي اجتماع لاحق يؤجل إليه.

والله الموفق

اسم موقع التوكيل :	
صفة موقع التوكيل :	**رقم السجل المدني لموقع التوكيل (أو رقم الإقامة أو جواز السفر لغير السعوديين)** : .....
توقيع الموكل (بالإضافة للختم الرسمي إذا كان مالك الأسهم شخصاً معنويا) :	

ملاحظة: يتم المصادقة على توقيع الموكل من الغرفة التجارية الصناعية أو احد البنوك المرخصة أو الأشخاص المرخص لهم في المملكة شريطة أن يكون للموكل حساب لدى البنك أو الشخص المرخص له الذي يقوم بالتصديق أو كتابة العدل أو الأشخاص المرخص لهم بأعمال التوثيق.

بنك البلاد
Bank Albilad

أجندة جدول اعمال

اجتماع الجمعية العامة العادية العاشرة

يوم الأربعاء 25 رجب 1439هـ (حسب تقويم ام القرى)

الموافق 11 أبريل 2018م - الساعة الثامنة والنصف مساءً

بفندق كراون بلازا - بمدينة الرياض

(https://goo.gl/maps/mjZcv1yeG7J2)

بنك البلاد
Bank Albilad

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة

بنك البلاد
Bank Albilad

لجنة المراجعة

Audit Committee

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة للبنك

عن العام المالي ٢٠١٧

جدول المحتويات

١. مقدمة 3
٢. اجتماعات اللجنة 3
٣. أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها 3
أ. القوائم المالية 3
ب. المراجعين الخارجيين 4
ج. المراجين الداخليين 4
د. الالتزام 5
٤. رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية 6

١. مقدمة

لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تُشكل بقرار من الجمعية العامة العادية للبنك، تهدف إلى المساهمة في تعزيز الثقة في عدالة التقارير المالية والرقابة على أعمال البنك بما يضمن حماية مصالح المساهمين. وتماشياً مع متطلبات المادة ٩١ من لائحة حوكمة الشركات بشأن إعداد لجنة المراجعة تقرير يشتمل على تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها على أن يتضمن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية، قامت اللجنة بإعداد هذا التقرير الذي يهدف لتزويد المساهمين وأصحاب المصالح الأخرين بتصور عن أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها، ودور اللجنة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ونتائجها بهذا الشأن.

٢. اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة سبعة اجتماعات خلال عام ٢٠١٧ وفقاً لخطة عملها المُعتمدة من مجلس إدارة البنك كما قامت برفع محاضر جلساتها تباعاً وكذلك تقارير أنشطتها الربع سنوية إلى مجلس الإدارة بهدف توفير تأكيدات معقولة عن البيئة الرقابية في البنك.

٣. أبرز ما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها

قامت لجنة المراجعة بالعديد من الأنشطة خلال العام ٢٠١٧ في الوقت المخصص للاجتماعات – المجدولة وغير المجدولة - وما بينها، وفيما يلي ملخص لأهم أعمال اللجنة :

أ. القوائم المالية

قامت لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية الربعية والسنوية للبنك حيث تم مناقشة المسائل الهامة مع الإدارة المالية والمراجعين الخارجيين واستعراض المقارنات والتحقق من أسباب التغيرات المؤثرة وكفاية الإفصاحات ومدى تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية وبحث كافة الجوانب ذات الصلة والحصول على إفادة المراجع الخارجي بشأن تعاون إدارة البنك من ناحية تقديم جميع المستندات المطلوبة والإجابة على استفساراتهم، وبعد المناقشات وتأكيد المراجعين الخارجيين على عدم وجود ملاحظات جوهرية تؤثر على عدالة القوائم المالية أبدت اللجنة رأيها وتوصياتها إلى مجلس الإدارة بشأنها.

ب. المراجعين الخارجيين

تتولى لجنة المراجعة الإشراف على جميع الأعمال المتعلقة بتعيين المراجعين الخارجيين وكذلك متابعة أدائهم وضمان استقلاليتهم، وفيمايلي ملخص لأعمال اللجنة بهذا الخصوص:

- قامت اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات للبنك وذلك بعد دراستها للعروض المُقدمة والتي تضمنت تحليلاً مالياً وفنياً.
- أقرت اللجنة الخطة المُقدمة من المراجعين الخارجيين لمراجعة أعمال البنك والتي تضمنت العديد من المواضيع والتي من أبرزها نطاق العمل والجدول الزمني ومستوى التغطية لأنشطة البنك الرئيسية.
- حصلت اللجنة على خطاب من مراجعي الحسابات يؤكدون فيه استقلاليتهم وفقاً للأنظمة وللمعايير المهنية المُتبعة.
- قامت اللجنة بتقييم أداء المراجعين الخارجيين وفق معايير التقييم المتضمنة للاستقلالية وتنفيذ الخطة والجودة والتواصل وتحقيق الأهداف والاحترافية، بعد الأخذ بالاعتبار تقييم الإدارة مُمثلة بقطاع الشؤون المالية.
- ناقشت اللجنة مع المراجعين الخارجيين خطاب الإدارة السنوي ووجهت قطاع المراجعة الداخلية بمتابعة تنفيذ الخطة التصحيحية المُقدمة من الإدارات المعنية وفقاً للتواريخ المُستهدفة.
- ناقشت اللجنة مع المراجعين الخارجيين عدد من المواضيع والملاحظات وتم الاتفاق على معالجتها بالتعاون مع الإدارات المختلفة.

ج. المراجعين الداخليين

تضطلع لجنة المراجعة بمهام الإشراف المباشر على أعمال قطاع المراجعة الداخلية لضمان موضوعية واستقلالية المراجعة الداخلية وحصول القطاع على الموارد المطلوبة للقيام بمهامه بفعالية وكذلك تطوير آليات العمل. وقد تضمنت أعمال اللجنة فيما يخص قطاع المراجعة الداخلية ما يلي:

- اعتمدت اللجنة خطة القطاع للعام ٢٠١٧، كما اعتمدت الخطة الاستراتيجية للمراجعة الداخلية للفترة من (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) متضمنة خطة المراجعة لعام ٢٠١٨ مع الأخذ في الاعتبار العديد من العوامل ومن أبرزها الخطط الاستراتيجية للبنك ومتطلبات الالتزام بالتعليمات الرقابية والتشريعية وأيضاً المخاطر المصاحبة لأعمال البنك.
- متابعة أنشطة قطاع المراجعة من خلال تقارير المراجعة الداخلية الربع سنوية والتي تتضمن عرضاً تفصيلياً عن

مدى التقدم في تنفيذ خطة المراجعة الداخلية والتقارير الصادرة خلال كل ربع وأبرز الملاحظات الواردة في تلك التقارير.

- متابعة مدى التقدم في إغلاق الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية حيث أثمرت عمليات المتابعة المستمرة تقدماً ملحوظاً في نسبة إقفال الملاحظات القائمة والمتجاوزة للتواريخ المُستهدفة مما ساهم في تحسين البيئة الرقابية في البنك.
- الموافقة على تعديل الهيكل التنظيمي لقطاع المراجعة الداخلية مما أثمر عن زيادة فعالية القطاع في مراجعة مختلف المجالات في البنك.
- الموافقة على موازنة الموارد البشرية الخاصة بقطاع المراجعة الداخلية لتمكين القطاع من ممارسة دوره بفعالية.
- اعتماد تحديث لائحة قطاع المراجعة الداخلية لتعكس التغيرات التي طرأت على المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وأفضل الممارسات المهنية المحلية والدولية.

د. الالتزام

ساهمت اللجنة في التحقق من التزام البنك بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة من خلال متابعة العديد من التقارير ومناقشة حالات عدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات وإبداء توصياتها. وقد تضمنت أعمال اللجنة فيما يخص الالتزام ما يلي:

- ناقشت اللجنة مع مدير الالتزام التقارير الدورية لقطاع الالتزام ومكافحة غسل الأموال، ومدى كفاية الجهود المبذولة لرفع مستوى الالتزام في البنك.
- مناقشة المخالفات والغرامات المفروضة على البنك ومدى كفاية الإجراءات المُتخذه من البنك لمعالجة اسباب تلك المخالفات والغرامات.
- قامت اللجنة بالإطلاع على التقارير الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وكذلك بمتابعة مدى التقدم في إغلاق الملاحظات الواردة في تلك التقارير من خلال الاجتماع مع المسؤولين عن معالجة تلك الملاحظات للتحقق من الالتزام بالتواريخ المُستهدفة.
- قامت اللجنة بتقييم المردود العام للجنة الالتزام التابعة للإدارة وإعلام مجلس الإدارة بذلك.
- رفعت اللجنة اقتراحها إلى مجلس الإدارة بشأن سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة وفقاً للمادة ٨٤ من

لائحة حوكمة الشركات المُحدثة والتي تتطلب أن يقوم مجلس الإدارة – بناءً على اقتراح لجنة المراجعة – بوضع ما يلزم من سياسات أو إجراءات يتبعها أصحاب المصالح في تقديم شكاواهم أو الإبلاغ عن الممارسات المخالفة، وقد اعتمد مجلس الإدارة تلك السياسة.

- راجعت اللجنة العقود والتعاملات المُقترح أن يجريها البنك مع الأطراف ذوي العلاقة وتقديم مرئياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات المادة الخامسة والخمسون من لائحة حوكمة الشركات والتي بدأ تاريخ سريانها في ٢٢ أبريل ٢٠١٧ ، حيث بدأت ادارة البنك بإحالة المعاملات المُقترحة مع الأطراف ذوي العلاقة إلى لجنة المراجعة اعتباراً من ٣٠ مايو ٢٠١٧، وتبع ذلك مباشرة فترة توقف بناءً على قرار مجلس الإدارة بإرجاء تطبيق المادة لحين دراستها بشكل أكبر وترقب نتيجة طلب إعادة النظر فيها من قِبل هيئة السوق المالية وتعديلها بما يتوافق مع طلب البنوك، وقد أكدت اللجنة في حينها على ضرورة استمرار البنك بتطبيق المادة لحين صدور تعليمات جديدة من هيئة السوق المالية بهذا الخصوص، وقد استأنفت إدارة البنك إرسال العقود والتعاملات المُقترحة إلى لجنة المراجعة بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٧، علماً بأنه تم عرض تسع حالات على لجنة المراجعة منذ تطبيق البنك للمادة في عام ٢٠١٧ . ومن الجدير بالذكر أن هناك حالتان لم تعرضا على اللجنة في بداية التطبيق بتاريخ ٢٤ ابريل ٢٠١٧كما أن هناك حالة واحدة فقط لم يتم عرضها على اللجنة خلال فترة التوقف، وقد درست اللجنة الحالات التي لم تعرض عليها حيث تبين أن ماورد فيها من ملاحظات يدخل ضمن صلاحيات مجلس الإدارة الذي اعتمد جميع تلك الحالات.

٤. رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية

تُعتبر الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولة عن إيجاد نظام رقابة داخلية ملائم وفعال، والذي يتضمن سياسات وإجراءات وعمليات تم إعدادها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وعليه تم وضع نظام متكامل للرقابة الداخلية على النحو المُوصي به من قِبل الجهات التنظيمية والرقابية يبدأ بالإطار العام للحوكمة في البنك والذي يحدد الأدوار والمسؤوليات الموكلة لمجلس الإدارة واللجان المُنبثقة منه وكذلك اللجان الإدارية الأخرى بما يكفل توفر الرقابة المناسبة على مستوى البنك. ويقوم البنك بتقييم ومراقبة نظام الرقابة الداخلية من خلال إدارات البنك الرقابية وهي المراجعة الداخلية والالتزام ومكافحة الاحتيال وإدارة المخاطر. كما تقوم جميع قطاعات وإدارات

البنك ببذل جهود متضافرة ومتكاملة لتحسين بيئة الرقابة من خلال التطوير والمراجعة المُستمرة للسياسات والإجراءات للحد من أي تجاوزات ولمنع وتصحيح أي قصور في نظام الرقابة الداخلية.

ومن خلال النظر في تقارير المراجعة الداخلية الصادرة خلال العام وكذلك ما تم مراجعته ومناقشته من مواضيع خلال اجتماعات اللجنة ترى اللجنة أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به حالياً صُمم بشكل كافٍ ويعمل بفعالية ويتم مراقبته بصورة منتظمة وأنه لا يوجد ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية للبنك للعام المالي ٢٠١٧ علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

والله الموفق ،،،

رئيس لجنة المراجعة

الأستاذ /احمد بن عبدالرحمن الحصان

البند الرابع

التصويت على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 25 سبتمبر 2017م، بما تم توزيعه من أرباح على المساهمين عن النصف الأول من العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2017م، بواقع (0.3) ريال للسهم وبنسبة (3%) من رأس المال، وبمبلغ اجمالي قدره (180) مليون ريال.

بيان بما تم توزيعه من أرباح على المساهمين عن النصف الأول من العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2017م ، بناءً على قرار مجلس الإدارة المؤرخ في 25 سبتمبر 2017م.

إجمالي المبلغ الذي تم توزيعه	عدد الاسهم المستحقة للأرباح	حصة السهم الواحد	نسبة التوزيع من القيمة الأسمية للسهم	تاريخ الأحقية	تاريخ التوزيع
180 مليون ريال	600 مليون سهم	0.3 ريال	%3	يوم الأحد 1439/01/11هـ الموافق 2017/10/01م	يوم الخميس 1439/01/29هـ الموافق 2017/10/19م

بنك البلاد
Bank Albilad

البند السابع

التصويت على تعيين مراجعي حسابات البنك من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الأول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي 2018م، وتحديد أتعابهم.

بنك البلاد
Bank Albilad

توصية لجنة المراجعة

بتعيين المراجعين الخارجيين لمراجعة أعمال البنك للعام ٢٠١٨

طلبت لجنة المراجعة من إدارة البنك دعوة خمسة من مكاتب المحاسبين القانونيين لتقديم عروضهم للقيام بمراجعة وتدقيق أعمال البنك للعام المالي ٢٠١٨ ، وهم :

- ✓ مكتب ديلويت
- ✓ مكتب برايس واتر هاوس كوبرز
- ✓ مكتب كي بي إم جي الفوزان وشركاه
- ✓ مكتب الدكتور عبدالقادر بانقا
- ✓ مكتب الدكتور محمد العمري

وبناءً على الدراسة التي قامت بها اللجنة والمتضمنة تحليل العروض المُقدمة من مكاتب المحاسبين القانونيين المرشحين والتحقق من استيفائهم للشروط والمعايير المهنية التي وضعتها لجنة المراجعة فقد أوصت اللجنة بإعادة تعيين كلٍ من :

- ✓ مكتب برايس واتر هاوس كوبرز ، وفقاً لعرضه المُقدم بمبلغ (مليون وسبعمائة ألف ريال)
- ✓ مكتب كي بي إم جي الفوزان وشركاه ، وفقاً لعرضه المُقدم بمبلغ (مليون وسبعمائة ألف ريال)

وذلك لمراجعة وتدقيق أعمال بنك البلاد للعام المالي ٢٠١٨ .

وعليه يوصي مجلس الإدارة بإعادة تعيين (مكتب برايس واتر هاوس كوبرز ، ومكتب كي بي إم جي) حسب الأتعاب الموضحة.

والله الموفق ،،،

رئيس لجنة المراجعة

أحمد بن عبدالرحمن الحصان

بنك البلاد
Bank Albilad

البنود من (10) الى (21)

التاريخ : 1439/06/25هـ
الموافق : 2018/03/13م
الموضوع : عرض تعاملات الأطراف ذوى العلاقة مع البنك تطبيقاً لأحكام نظام الشركات.

السادة مساهمي بنك البلاد حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وفقاً لمتطلبات المادة 71 فقرة (1) من نظام الشركات، المنظمة لآلية إجراء الأعمال والعقود مع البنك التي يكون لعضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، بالإضافة إلى عقود كبار المساهمين مالكي (5%) فأكثر (أطراف ذوي علاقة)، والتي تمت جميعها وفقاً لمعايير التأجير المتبعة داخل البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م، وبعد مناقشة المجلس لها وفقاً لأحكام المادة 71 سالفة الذكر، فأنني اطلع جمعيتكم على هذه العقود (التعاملات) الموضحة في الجدول التالي للتصويت عليها:

م	طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	مدة العقد	قيمة العقد السنوية (ريال سعودي)
1	عقد ايجار موقع جهاز صراف آلي - مدينة الرياض، عائد ملكيته لشركة محمد بن ابراهيم السبيعي واولاده.	عضو مجلس الإدارة ناصر بن محمدالسبيعي **(باعتباره نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وشريك فيها)**	من 2015/07/03م إلى 2025/07/02م	100,000
2	عقد ايجار مركز انجاز فرع الخالدية الجنوبية – مدينة الدمام، عائد ملكيته لشركة محمد بن ابراهيم السبيعي واولاده.	عضو مجلس الإدارة ناصر بن محمدالسبيعي **(باعتباره نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وشريك فيها)**	من 2016/12/05م إلى 2026/12/04م	174,790
3	عقد ايجار مركز انجاز الصناعية الثانية - مدينة الرياض، عائد ملكيته لشركة محمد بن ابراهيم السبيعي واولاده.	عضو مجلس الإدارة ناصر بن محمدالسبيعي **(باعتباره نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وشريك فيها)**	من 2016/04/06م إلى 2026/04/05م	472,000
4	عقد ايجار المكتبين رقم (101)، (102)، المؤجرة لشركة البلاد للاستثمار، والواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت)، عائدة ملكيتها لشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة.	عضو مجلس الإدارة خالد بن عبدالعزيز المقيرن **(باعتباره رئيس مجلس إدارة الشركة ومالك لها)**	من 2013/01/01م إلى 2018/12/31م	1,168,200
5	عقد ايجار المكتبين رقم (103)، (104)، المؤجرة لشركة البلاد للاستثمار، والواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت)، عائدة ملكيتها لشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة.	عضو مجلس الإدارة خالد بن عبدالعزيز المقيرن **(باعتباره رئيس مجلس إدارة الشركة ومالك لها)**	من 2013/01/01م إلى 2018/12/31م	1,089,000

بنك البلاد ش.م.ب 1010208295 C.R. 1010208295 Bank Albilad
مجلس الإدارة Board of Directors

ص.ب: P.O. Box 140
الرياض11411 Riyadh
المملكة العربية السعودية KSA
هاتف: Phone (+966 11) 479 8888
فاكس: Fax (+966 11) 291 5101
www.bankalbilad.com

م	طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	مدة العقد	قيمة العقد السنوية (ريال سعودي)
6	عقد ايجار مركز انجاز – محافظة الخفجي، عائد ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن صالح الراجحي.	عضو مجلس الإدارة خالد بن عبدالرحمن الراجحي **(باعتباره ابن مالك العقار)**	من 2016/08/08م إلى 2019/12/31م	150,000
7	عقود ايجارات عدد (26) موقع اجهزة صراف آلي في بعض مدن المملكة، والعائدة ملكيتها لشركة المراكز العربية المحدودة.	عضو مجلس الإدارة خالد بن سليمان الجاسر **(باعتباره الرئيس التنفيذي للشركة)**	من 2013/07/09م إلى 2018/05/15م	2,792,400
8	عقد توريد أثاث برج البلاد – شركة المكتبية المحدودة.	عضو مجلس الإدارة خالد بن عبدالعزيز المقيرن **(باعتباره رئيس مجلس إدارة الشركة)**	من 2017/11/21م إلى 2018/11/20م	17,545,864
9	عقد توريد قرطاسية بنك البلاد – شركة مكتبة جرير للتسويق	عضو مجلس الإدارة فهد بن عبد الله القاسم **(باعتباره عضو مجلس إدارة الشركة)**	من 2015/04/09م إلى 2018/04/08م	1,390,904.08 **(العقد بالوحدة استهلاك 2017م)**
10	عقد ايجار مركز انجاز الرئيسي - مدينة ينبع، عائد ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي.	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي **(بصفته من كبار المساهمين)**	من 2015/08/09م إلى 2025/08/08م	180,000
11	عقد ايجار فرع البلاد الخبيب - مدينة بريدة، عائدة ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي.	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي **(بصفته من كبار المساهمين)**	من 2015/06/01م إلى 2025/05/31م	400,000
12	عقد ايجار فرع البلاد الرئيسي - مدينة الدمام، عائدة ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي.	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي **(بصفته من كبار المساهمين)**	من 2010/09/15م إلى 2025/09/14م	500,000

كما أُحيط جمعيتكم علماً بأنه قد تم الإفصاح عن كافة معاملات الأطراف ذوي العلاقة الموضحة أعلاه بالبند الخاص بذلك في تقرير مجلس الإدارة الذي تم نشره، بينما لم يتم إدراج البندين رقم (8 و 9) تحت الايضاح رقم (34) من القوائم المالية السنوية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م، التى سبق نشرها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بنك البلاد س.ت 1010208295
C.R. 1010208295 Bank Albilad
مجلس الإدارة
Board of Directors

رئيس مجلس الإدارة

عبدالرحمن بن إبراهيم الحميّد

ص.ب: P.O. Box 140
الرياض11411 Riyadh
المملكة العربية السعودية KSA
هاتف: Phone (+966 11) 479 8888
فاكس: Fax (+966 11) 291 5101
www.bankalbilad.com

pwc

إلى السادة المساهمين المحترمين
بنك البلاد

تقرير حول التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة

قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود فيما يتعلق بالتبليغ المرفق للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والخاصة ببنك البلاد ("البنك") المعدّ من قبل رئيس مجلس إدارة البنك وفقاً للمعايير المطبقة المذكورة أدناه لكي تماشى مع متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات ("التبليغ").

الموضوع

إن موضوع ارتباط التأكيد المحدود لدينا هو التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة الذي أعدته إدارة البنك واعتمده رئيس مجلس الإدارة كما هو مرفق بهذا التقرير والمقدم لنا.

المعايير

إن المعايير المطبقة هي متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار (٢٠١٥ – ١٤٣٧هـ) والتي تنص على أنه في حال وجود أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المعاملات أو العقود المبرمة لحساب المنشأة مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة ("المجلس")، فإنه يجب على المنشأة أن تعلن عن تلك المصالح لاعتمادها من قبل الجمعية العامة للمنشأة. ويجب على عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بتلك المصالح وإعفاء نفسه من التصويت في المجلس للموافقة على تلك المعاملات أو العقود ويقوم رئيس مجلس الإدارة بإبلاغ الجمعية العامة بأية معاملات أو عقود التي يكون لدى عضو مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بها.

مسؤولية الإدارة

إن إدارة البنك مسؤولة عن إعداد وعرض التبليغ بشكل ملائم وفقاً "للمعايير" والتأكد من اكتمالها. كما تتضمن تلك المسؤولية أيضاً، تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلق بإعداد وعرض التبليغ بشكل خالي من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

pwc

استقلالنا ورقابتنا للجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية لقواعد السلوك المهني والأخلاقي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بارتباط التأكيد المحدود والمعتمد في المملكة العربية السعودية التي تتطلب الاستقلالية ومتطلبات أخرى قائمة على المبادئ الأساسية للتكامل والموضوعية والتأهيل المهني والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

يطبق مكتبنا المعيار الدولي لرقابة الجودة رقم (١) المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه يحتفظ بنظام شامل لرقابة الجودة يتضمن سياسات وإجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية التي تنطبق.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج التأكيد المحدود حول التبليغ استناداً إلى الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. لقد قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود وفقا لمعيار التأكيد الدولي ٣٠٠٠ (المعدّل)، "ارتباط التأكيد بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" والمعتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب منا تخطيط وتنفيذ هذا الارتباط للحصول على تأكيد محدود من أنه لم يلفت انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

تخضع الإجراءات التي يتم اختيارها على حكمنا، والذي يتضمن تقييماً لمخاطر الأخطاء مثل إخفاق الأنظمة والرقابة، سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند القيام بهذه التقييمات للأخطار، فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالتزام البنك بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ. تضمنت إجراءاتنا القيام بفحص اختباري للأدلة المؤيدة للأنظمة والرقابة فيما يتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها تعد كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا للتأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بتخطيط وتنفيذ الإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود على التزام البنك بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد هذا التبليغ:

- مناقشة الإدارة حول عملية الحصول على الأعمال والعقود المبرمة من قبل أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة سواءً مباشرة أو غير مباشرة مع البنك.

- الحصول على التبليغ المرفق الذي يتضمن قائمة بالمعاملات والعقود المبرمة مع البنك من قبل أي عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك بشكل مباشر أو غير مباشر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

- فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة التي تشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ المجلس بتلك المعاملات والعقود التي أبرمها عضو مجلس الإدارة المعني سواءً مباشرة أو غير مباشرة وإعفاء نفسه من التصويت في المجلس على القرار الصادر بهذا الخصوص في اجتماعات مجلس الإدارة.

- فحص التأكيد الذي تم الحصول عليه بواسطة البنك من عضو مجلس الإدارة المعني حول الأعمال والعقود المنفذة من قبل عضو مجلس الإدارة سواءً مباشرة أو غير مباشرة خلال السنة، وفي حالة أعضاء مجلس الإدارة الذين لم يكن لهم معاملات، الحصول على تأكيد منهم بعدم وجود معاملات لهم مع البنك خلال السنة.

- فحص الإفصاح في الإيضاح رقم (٣٤) حول القوائم المالية الموحدة المراجعة والتأكد من أن جميع المعاملات والعقود تم إدراجها في التبليغ ما لم يذكر خلاف ذلك في التبليغ.

pwc

قيود ملازمة

تخضع إجراءاتنا الخاصة بالأنظمة والرقابة التي تتعلق بإعداد التبليغ وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لقيود ملازمة، وعليه فقد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. علاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل لمدى فعالية الأنظمة والرقابة ضد أنشطة الغش والتواطؤ، خاصة من طرف أولئك الذين يعملون في مناصب ذات سلطة أو ثقة.

ويُعد ارتباط التأكيد المحدود أقل بشكل كبير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول بموجب معيار التأكيد الدولي ارتباط التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدّل) المعتمد في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، كانت طبيعة وتوقيت وحدود الإجراءات المبينة أعلاه لجمع الأدلة الملائمة الكافية محدودة بشكل مخطط له مقارنة بتلك الخاصة بارتباط التأكيد المعقول، وبالتالي تم الحصول على قدر أقل من التأكيد من خلال ارتباط التأكيد المحدود بالمقارنة مع ارتباط التأكيد المعقول.

لم تتضمن إجراءاتنا أعمال مراجعة أو فحص تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لارتباطات الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه فإننا لا نبدي رأي مراجعة او رأي فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والرقابة.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالتبليغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ولا يجب أن يعتقد بأنه يقدم تأكيداً لأي تواريخ أو فترات مستقبلية، حيث قد يطرأ على الأنظمة والرقابة تغيير يمكن أن يؤثر على صحة استنتاجنا.

استنتاج التأكيد المحدود

استناداً إلى الأعمال المبينة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات التي تنطبق من المادة (٧١) من نظام الشركات عند إعداد التبليغ عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

تقييد الاستخدام

تم إعداد هذا التقرير، بما في ذلك استنتاجنا، بناءً على طلب من إدارة البنك فقط وذلك لمساعدة رئيس مجلس إدارة البنك للوفاء بالتزاماتهم للتقرير بموجب المادة (٧١) من نظام الشركات. لا ينبغي استخدام التقرير لأي غرض آخر أو توزيعه على أية أطراف أخرى عدا وزارة التجارة والاستثمار وهيئة السوق المالية ومساهمي البنك أو الاقتباس منه أو الإشارة إليه دون الحصول على موافقتنا المسبقة.

برايس وترهاوس كوبرز

علي عبدالرحمن العتيبي
ترخيص رقم ٣٧٩

٩ رجب ١٤٣٩ هـ
(٢٦ مارس ٢٠١٨)

بنك البلاد
Bank Albilad

شكراً